

مشروع موازنة مغربية يستهدف تخفيف تداعيات كورونا

الترفيف في نفقات التعليم والصحة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي



دعم المشاريع الخاصة في قلب الخطط

معدل النمو في هذه السنة 4.8 في المئة.

وتعتزم الحكومة إحداث 39.453 منصباً مالياً برسم سنة 2021: 17 ألف منصباً مخصصاً للاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وسيتم إحداث 19.956 منصباً مالياً موزعاً على مختلف الوزارات والمؤسسات.

36 مليار دولار قيمة إجمالي النفقات للسنة المالية المقبلة تركز على تسريع تنفيذ خطة الإنعاش

ونوه البرلماني عبد اللطيف برحو، برفع ميزانيته التعليمية والصحة، وأبرز أن هذه النسبة غير مسبوق في التاريخ المالي والاقتصادي الاجتماعي المغربي لا من حيث ميزانية الصحة التي وصلت الآن إلى ما يقارب 7 في المئة من الناتج الداخلي الخام وهو رقم غير مسبوق، ولا ميزانية التعليم التي وصلت إلى أرقام تفوق 1.4 مليار دولار، في سنة واحدة فقط، ثم الاستثمار العمومي الذي ارتفع

بأكثر من الربع. ووفقاً للمعطيات الرسمية التي كشف عنها وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، سيتم العمل على التزليل السريع لكل الآليات الكفيلة بضمان النجاعة الضرورية لتدخلات صندوق محمد السادس للاستثمار، كما سيتواصل دعم الاستثمار العمومي الذي سيبلغ 2.30 مليار درهم، 25 مليار دولار، أخذاً بعين الاعتبار أن 45 مليار درهم، (4.8 مليار دولار) ستتمول عبر هذا الصندوق الذي ستركز مهامه في دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.

سوف يحصل على مستوى محصول الضرائب على الشركات. واستدرك الخبير الاقتصادي المغربي، قاشلا، إن هذا الأمر سوف يؤدي إلى تراجع الاستهلاك سواء المرتبط بالإنتاج الداخلي أو الخارجي وستراجع معه الضرائب غير المباشرة وحجم الاستيراد، وهو ما سينجم عنه انكماش أكبر من المتوقع، وسيجول هذا دون تحقيق نسبة النمو التي حددها مؤخرًا النقد الدولي وهي 4.8 في المئة.

وحسب معطيات رسمية يتوقع أن تختتم السنة الجارية بانكماش النمو الاقتصادي بنقص 5.5، وهو الأول من نوعه منذ عقود بالمغرب، وترأهن الحكومة على تقليص عجز الخزينة إلى 6.5 في المئة من الناتج الداخلي الخام مقابل 7.5 في المئة سنة 2020.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد المغربي بنسبة 7 في المئة خلال السنة الجارية قبل أن ينتعش ويحقق نمواً بنسبة 4.9 في المئة في سنة 2021.

فيما توقع المؤسسات الرسمية المغربية أن البطالة في ارتفاع بسبب فقدان 500 ألف فرصة عمل.

ولهذا تركز توجهات القانون المالي للسنة المقبلة، على تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، التي ستتم ترجمتها من خلال مجهود مالي استثنائي يهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل ودعم السيولة لدى الشركات من خلال آليات الضمان، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وكشف محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية، أنه من خلال تنفيذ مشروع قانون المالية لسنة 2021، وبناء على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالمحيط الوطني والدولي، سيبلغ

للحفاظ على فرص العمل وإنتاج الثروة ودعم الاستثمار الوطني، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم تمويل مشاريع الشباب، وإدماج القطاع غير المهيكل.

وركز رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، على أربعة برامج اجتماعية، تعميم التغطية الصحية ونظام التقاعد والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الوظائف، وستكون آليات البدء في تنفيذها ضمن مشروع قانون مالية 2021، إلى جانب الاستمرار في دعم القطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها قطاع التعليم وقطاع الصحة.

ولتمويل مشاريع الدعم الاجتماعي ودعم الحماية الاجتماعية للمشتغلين في القطاع الموازي، فرضت الحكومة في قانون المالية برسم 2021، ضريبة اجتماعية تضامنية على الأرباح، سعياً منها في كبح تداعيات جائحة كورونا وتوفير موارد إضافية لصندوق التماسك الاجتماعي، حيث تتوقع وزارة المالية أن تتمكن من تحصيل 5 مليارات درهم، (544 مليون دولار)، من وراء هذه المساهمة التي حددت مدتها في سنة مالية واحدة.



إدريس الفينة

الضرائب ستمكن من تعويض النقص وتوفير السيولة

وعلق إدريس الفينة، الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، في تصريح لـ "العرب"، أن اللجوء المكثف للضرائب غير المباشرة وخصوصاً المرتبطة بالاستهلاك لتعويض التراجع المرتقب للضرائب المباشرة سوف يسمح للدولة بتعويض جزء من النقص الذي

ترجم مشروع قانون الموازنة المغربية للعام 2021 تطلعات الرباط للحد من تداعيات كورونا حيث يهدف المشروع إلى تقليص عجز الموازنة ودعم تشغيل الشباب، عبر حوافز ضريبية للتخفيف من خسائر الوفاء والحفاظ على الاستقرار والمثانة الاجتماعية عبر زيادة النفقات على الصحة والتعليم.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قدمت الحكومة المغربية، مساء الإثنين، مشروع موازنة 2021 أمام مجلسي البرلمان، حيث تمحورت المبادئ العامة للمشروع حول تسريع تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد لتجاوز آثار الوباء، وبذل جهد مالي استثنائي للحفاظ على فرص العمل وإنتاج الثروة ودعم

النص مشروع قانون الموازنة على الترفيع في النفقات على قطاعي الصحة والتعليم به مليارات درهم (651.6 مليون دولار).

وقال وزير المالية المغربي محمد بنشعبون، خلال تقديم المشروع "سترفع موازنة التعليم بمقدار 4 مليارات درهم (434.4 مليون دولار)، والصحة بمقدار مليار درهم (217.2 مليون دولار)".

ونكر "بنشعبون"، أن "قطاعي التعليم والصحة سيسقيان من 3500 فرصة عمل جديدة برسم السنة المالية 2021". وبدأت الحكومة المغربية منذ أسابيع عرض مشروع موازنتها للعام المقبل على أعضاء الحكومة، قبل أن تعرضه على مجلسي البرلمان اعتباراً من الإثنين الماضي قبل مناقشته من طرفيهما اعتباراً من الأسبوع المقبل.

وأوضح المسؤول الحكومي، أن "مشروع الموازنة يسعى إلى تقليص عجز الموازنة إلى 6.5 في المئة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7.5 في المئة بحسب المشروع المعدل لموازنة 2020". وبسبب فيروس كورونا، رفعت الحكومة توقعات العجز للعام الجاري، صعوداً من 3.5 في المئة، بالتزامن مع ظهور ضرر واضح على مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي في البلاد نتيجة تبعات الفايروس.

ويقر مشروع الموازنة خطوات لدعم تشغيل الشباب، يقضي بالإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف المقاولات للشباب البالغين من العمر 30 سنة على الأقل، عند آداء تشغيل لهم، وذلك لمدة 24 شهراً.

وجاء في المشروع، أن إجمالي النفقات للسنة المقبلة سيبلغ 311 مليارات و456 مليون درهم (36 مليار دولار).

ويركز مشروع قانون المالية لسنة 2021، على ثلاثة محاور أساسية، أولها تسريع تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني لتجاوز الآثار الاقتصادية للجائحة، وبذل جهد مالي استثنائي

شركات سعودية جديدة تنضم إلى حملة مقاطعة المنتجات التركية

تكتفت جهود شركات تجارة التجزئة السعودية لمقاطعة المنتجات التركية المنشأ حيث ركزت أنظارها في الآن ذاته على إقناع الزبائن والمستهلكين بمعاودة توجهات الدولة في مقاطعة المنتجات التركية في وقت تتزايد فيه ضغوط تجارية دولية على أنقرة خصوصاً بعد مراجعة المغرب لاتفاق التبادل التجاري الحر مع تركيا.

العاصمة الرياض الأسبوع الماضي تحت الزبائن على عدم شراء السلع التركية. ودعا عجلان العجلان رئيس مجلس الغرف التجارية السعودية، وهو هيئة غير حكومية، أيضاً إلى المقاطعة في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى مدار الشهر الماضي، شاع تداول وسمي "مقاطعة المنتجات التركية". ومحملة مقاطعة المنتجات التركية.

وقالت أم ناصر الحربي، وهي امرأة سعودية كانت تتسوق في أسواق العنيم "جئت إلى السوبر ماركت وتجنبت المنتجات التركية نهائياً لأننا يجب أن نكون مع الحكومة، نكون كلنا بذا واحدة".

وفي تركيا، قال مصدرون إنهم عانوا من صعوبات متزايدة مع السعودية، لكنهم واجهوا مشاكل أقل مع الإمارات، مركز التجارة الإقليمي، والتي تعارض أيضاً السياسة الخارجية التركية في المنطقة.

وقال فيردي أردوغان رئيس اتحاد منتجي مواد البناء في تركيا "الامر مستمر منذ عام، لكن الضغط على رجال الأعمال في السعودية لا يشعروا (المنتجات) المصنوعة في تركيا ازداد في الأونة الأخيرة".

وفي العاشر من أكتوبر حث ثمانى مجموعات أعمال تركية رائدة السعودية على التحرك لتحسين العلاقات التجارية.

الرياض - انضمت أكبر سلاسل متاجر السوبر ماركت في السعودية هذا الأسبوع إلى مقاطعة متنامية للواردات التركية اقترحها رواد أعمال وسعوديون على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك مع تمدد التوتر السياسي إلى التجارة بين القوتين الإقليميتين.

وتركيا والسعودية على طرفي نقبض منذ "الربيع العربي" لعام 2011 بسبب دعم أنقرة لجماعات سياسية إسلامية متطرفة. وأصدرت أسواق العنيم ومتاجر الدانوب وأسواق التميمي وشركة بنده للتجزئة بيانات تعلن فيها التوقف عن توريد السلع التركية بمجرد بيع المخزونات الموجودة لديها.



وقالت أسواق العنيم في بيان على حساب الشركة على تويتر "قادتنا وحكومتنا وأمننا هم خط أحمر لا يقبل المساس".

وقال المكتب الإعلامي للحكومة السعودية إن السلطات لم تقرض أي قيود على السلع التركية.

لكن في مقاطعة غير رسمية في ما يبدو لواردات البضائع التركية، شوهدت لافتات في بعض متاجر التجزئة في

خسائر سوناطراك النفطية تترك التوازنات المالية للجزائر

مليار دولار نزولا من 33 مليار دولار في 2019.

ويعاني اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نפט وغاز) والتي تمثل 93 في المئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي.

10 مليارات دولار قيمة خسائر شركة المحروقات الحكومية «سوناطراك» حتى سبتمبر

وفي سياق تأثير جائحة كورونا تتوقع الجزائر عجزاً بمقدار 2784 مليار دينار (حوالي 22 مليار دولار) في موازنة 2021، أي بنسبة 13.57 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لمشروع قانون للموازنة العامة قدمته الحكومة للجنة برلمانية.

ونقلت الأناضول أنه جاء في مشروع القانون أن إجمالي النفقات يبلغ 8112 مليار دينار ما يناهز (65.95 مليار دولار)، مقابل إيرادات بمقدار 5328 مليار دينار (43.31 مليار دولار).

وفي سياق تأثير جائحة كورونا تتوقع الجزائر عجزاً بمقدار 2784 مليار دينار (حوالي 22 مليار دولار) في موازنة 2021، أي بنسبة 13.57 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لمشروع قانون للموازنة العامة قدمته الحكومة للجنة برلمانية.

ونقلت الأناضول أنه جاء في مشروع القانون أن إجمالي النفقات يبلغ 8112 مليار دينار ما يناهز (65.95 مليار دولار)، مقابل إيرادات بمقدار 5328 مليار دينار (43.31 مليار دولار).

ونقلت الأناضول أنه جاء في مشروع القانون أن إجمالي النفقات يبلغ 8112 مليار دينار ما يناهز (65.95 مليار دولار)، مقابل إيرادات بمقدار 5328 مليار دينار (43.31 مليار دولار).

ونقلت الأناضول أنه جاء في مشروع القانون أن إجمالي النفقات يبلغ 8112 مليار دينار ما يناهز (65.95 مليار دولار)، مقابل إيرادات بمقدار 5328 مليار دينار (43.31 مليار دولار).

الجزائر - كشفت وزارة الطاقة الجزائرية، مساء الإثنين، أن خسائر شركة المحروقات الحكومية "سوناطراك"، جراء جائحة كورونا بلغت 10 مليارات دولار في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن بيانات وزارة الطاقة، أن خسائر سوناطراك تراجمت بنسبة 41 في المئة حتى نهاية سبتمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من 2019.

ووفق البيانات، بلغت خسائر شركة الكهرباء والغاز الحكومية "سونلغاز" ما قيمته 18.7 مليار دينار (152 مليون دولار) خلال الفترة ذاتها مقارنة بنهاية سبتمبر 2019.

بدورها، تكبدت شركة نפטال وهي فرع سوناطراك التي تحتكر توزيع وتسويق الوقود، خسائر بلغت 41 مليار دينار (333 مليون دولار).

وطالت الخسائر شركة طيران الطاسيلي أحد فروع سوناطراك وبلغت 1.5 مليار دينار (12 مليون دولار).

وتتوقع السلطات الجزائرية، تراجع إيرادات النفط والغاز بواقع 10 مليارات دولار بنهاية العام الجاري، جراء جائحة كورونا، لتستقر في حدود 23

بillion دينار (43.31 مليار دولار).

بillion دينار (43.31 مليار دولار).

سوناطراك في تقاطع نيران الأزمة

صندوق النقد الدولي: المغرب نموذج بارز للحلول المبتكرة في الحماية الاجتماعية

وسلط التقرير الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في المنطقة للحد من تأثير الوباء، مشيراً إلى أن بعض البلدان، ومن بينها المغرب، بذلت جهوداً لمراقبة الأسعار، لاسيما أسعار المنتجات الأساسية والبطيخة.

وأفاد التقرير بأنه "إذا كانت الأزمة تسببت في بروز صعوبات مشتركة بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فهناك تفاوتات كبيرة بين الأفاق الاقتصادية على المستوى الإقليمي"، مسجلاً أنه في الدول المصدرة للنפט إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان

بسبب الحجر الصحي على النقل، والتي تضاف إلى ضعف النمو العالمي". وأبرز التقرير أن التدابير الاحترازية التي تم اتخاذها منذ بداية الجائحة، أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي ابتداء من مارس الماضي، مسجلاً أنه تحت تأثير هذه التدابير سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان خلال الفصل الأول من العام تراجعاً في ناتجها الداخلي الخام بنسبة 5 في المئة عن أساس سنوي، وأوضح صندوق النقد الدولي أن البلدان المصدرة للنפט كانت الأكثر تضرراً على شكل "عبء مزدوج" بسبب آثار الجائحة، وما نتج عنها من انخفاض حاد في الطلب وانهار أسعار النفط.

في هذا الصدد إلى أن "المغرب برز كنموذج".

ونكر صندوق النقد الدولي في تقريره أن أبرز الحلول الرقمية ترفع من عدد المستفيدين المستهدفين، لكنها تساهم أيضاً في تقليص التواصل الجسدي بين الأفراد خلال الجائحة. وتطرق تقرير صندوق النقد الدولي أيضاً إلى توقعات النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والذي من المتوقع أن ينكمش بـ 1.4 في المئة سنة 2020، أي بتراجع بنسبة 1.3 نقطة مئوية إضافية مقارنة مع السنة الماضية.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن إعادة النظر في توقعاته تعزى إلى "الآثار الأكثر خطورة مما كان متوقعاً

الرباط - أكد صندوق النقد الدولي أن المغرب برز في مجال الحلول المبتكرة لتوسيع الحماية الاجتماعية، وذكر الصندوق في نسخة أكتوبر من تقريره عن الأفاق الاقتصادية الإقليمية، أن إحدى الصعوبات الرئيسية بالنسبة إلى الدول الصاعدة، والسائرة في طريق النمو، التي أرست مساعدة مرتبطة بجائحة فايروس كورونا، تمثلت في الوصول إلى العمال في الاقتصاد غير المهيكل.

وأضاف صندوق النقد الدولي أنه "تم وضع العديد من الحلول الرقمية المبتكرة مؤخراً لمعالجة هذه المشاكل، ومكنت من زيادة عدد المستفيدين من أنظمة الحماية الاجتماعية، واستهدافهم بشكل أفضل"، مشيراً